مرسوم اتحادي رقم (78) لسنة 2017
بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية بلغاريا
في شأن التعاون الاقتصادي والفني

نحن خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972، بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير الاقتصاد، موافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صودق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية بلغاريا في شأن التعاون الاقتصادي والفني، والتي تم التوقيع عليها في مدينة صوفيا بتاريخ 12 أكتوبر 2016، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير الاقتصاد تنفيذ هذا المرسوم، وينشر في الجريدة الرسمية.

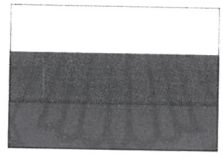
خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة بأبوظبي:
بتاريخ: 5 / رمضان / 1438 هـ
الموافق: 31 / مايو / 2017م

United Arab Emirates

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

و



حكومة جمهورية بلغاريا

في شأن

التعاون الاقتصادي والفني

إن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية بلغاريا المشار إليهما فيما بعد بـ" الطرفين المتعاقدين":

تأكيد على إرادتهما في تطوير وتعزيز وتنويع التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين على أساس المساواة والمعاملة بالمثل والمنافع المتبادلة؛

واقتناعاً بأن هذه الاتفاقية ستمكن من إقامة أشكال متنوعة من التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين وستساهم في تطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية المتبادلة؛

واقراراً بأن كل من عضوية دولة الإمارات العربية المتحدة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعضوية جمهورية بلغاريا في الاتحاد الاوربي توفر قاعدة وفرصة مواتية لتحقيق المزيد من التوسع في العلاقات الاقتصادية الثنائية؛

قد اتفقتا على ما يلي:

المادة (1) أهداف ونطاق الاتفاقية

1. يسعى الطرفان المتعاقدان الى تطوير وتعزيز التعاون الاقتصادي والفني وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها في البلدين.
2. يشمل التعاون بين الطرفين المتعاقدين - بدون حصر - المجالات التالية:
   أ. تجارة السلع والخدمات؛
   ب. الاستثمار؛
   ج. المالية والمصارف؛
   د. الصناعة، بما في ذلك صناعة التعدين والصناعات التحويلية وصناعة الآلات والصناعة الدوائية؛
   هـ. الزراعة، بما في ذلك إنتاج المحاصيل وتربية المواشي والصناعات الغذائية واستئجار الأراضي الزراعية؛
   و. الطاقة، بما في ذلك كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة؛
   ز. العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛
   ح. البنية التحتية والإنشاءات والعقارات؛
   ط. تكنولوجيا الإعلام والاتصالات وتطوير مجتمع المعلومات؛

ي. النقل واللوجستيك؛

ك. البيئة؛

ل. السياحة؛

م. التعليم وتطوير الموارد البشرية؛

ن. الخدمات الصحية.

3. يجوز للطرفين المتعاقدين إقامة التعاون في مجالات أخرى، مع الأخذ في الاعتبار أولويات السياسات الاقتصادية للبلدين.

المادة (2) التزامات الطرفين المتعاقدين

1. يتعين على الطرفين المتعاقدين:

أ. اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتطوير التعاون الاقتصادي والفني بين الهيئات الحكومية ومجتمع الاعمال والجهات الإقليمية والمحلية في البلدين؛

ب. اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتسهيل تبادل المعلومات حول الأوضاع الاقتصادية في كلا البلدين وكذلك القوانين واللوائح المعمول بها والبرامج والمشاريع الاقتصادية وأنشطة الأعمال والمعلومات الأخرى ذات الاهتمام المشترك؛

ج. تحديد المعوقات والمشاكل التي تعيق التعاون الاقتصادي بين البلدين واقتراح الإجراءات الكفيلة بإزالتها.

2. في سبيل تنفيذ التعاون الاقتصادي والفني بموجب هذه الاتفاقية، يقوم الطرفان المتعاقدان بتشجيع الجهات المتخصصة ومجتمع الأعمال على استكشاف فرص تنفيذ مشاريع في مختلف مجالات التعاون الاقتصادي والفني.

3. يقوم كل طرف متعاقد، وفقا للقوانين واللوائح النافذة فيه والالتزامات والتعهدات الدولية الخاصة به، بتشجيع الاستثمارات ومنح حوافز لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر.

4. يتعين على الطرفين المتعاقدين:

أ. العمل على خلق بيئة ملائمة للاستثمار؛

ب. تشجيع مشاركة مجتمع الأعمال في المعارض الدولية المقامة في كلا البلدين وتوفير الدعم لتنظيم فعاليات لفائدة رجال الاعمال في بلديهما مثل الحلقات الدراسية والمؤتمرات والندوات؛

ج. دعم وتشجيع تبادل زيارات وفود رجال الأعمال؛

د. تعزيز مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في العلاقات الاقتصادية الثنائية من خلال استكشاف ودعم تنفيذ برامج ومشاريع مشتركة فيما بينها.

5. يقدم الطرفان المتعاقدان، وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها في البلدين، كافة التسهيلات الممكنة لعمليات إعادة الشحن وإعادة التصدير والتخزين المؤقت للسلع.

6. يقوم الطرفان المتعاقدان بتشجيع التعاون المشترك مع دول أخرى، والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي بشأن القضايا الاقتصادية ذات الأهمية المشتركة.

المادة (3) طرق الأداء والعملات المستخدمة

يشجع الطرفان المتعاقدان فيما يتعلق بطرق أداء المدفوعات المالية والعملات المستخدمة بالنسبة للمعاملات المبرمة بين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من كلا البلدين بموجب هذه الاتفاقية، على استخدام طرق الأداء الدولية والعملات الحرة القابلة للتحويل الأكثر استعمالا في سداد قيمة المعاملات الدولية والأكثر تبادلا في أسواق المال الدولية الرئيسية، والتي يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المتعاقدة المعنية بتلك المعاملات.

المادة (4) تأسيس اللجنة الاقتصادية المشتركة

1. من أجل ضمان تنفيذ هذه الاتفاقية، يتم تأسيس لجنة اقتصادية مشتركة (يشار إليها فيما يلي بـ "اللجنة") تتكون من ممثلين عن الطرفين المتعاقدين ومجتمع الأعمال في كلا البلدين. يترأس اللجنة كل من وزير الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة ووزير الاقتصاد بجمهورية بلغاريا.

2. تجتمع اللجنة بالتناوب في بلدي الطرفين المتعاقدين، متى ما كان ذلك ضروريا. ويتم تحديد تاريخ ومكان وأجندة وكافة التفاصيل الأخرى المتعلقة بدورات اللجنة بناءً على اتفاق الطرفين المتعاقدين.

3. يجوز للجنة أن تضع قواعد وإجراءات تنظيم العمل بها.

4. تختص اللجنة بعدد من المهام من بينها:

أ- متابعة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية؛

ب- تقييم وتقديم المقترحات الهادفة إلى تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية والاتفاقيات المترتبة عنها؛

ج- تشجيع التعاون في المجالات الواردة في هذه الاتفاقية أو أي مجالات أخرى يتم الاتفاق حولها بين الطرفين المتعاقدين لتوسيع وتعزيز وتنويع التعاون بينهما؛

د- تقديم التوصيات لإزالة العوائق التي قد تبرز خلال تنفيذ أي اتفاق أو مشروع يتم تأسيسه بموجب هذه الاتفاقية؛

هـ- اقتراح إبرام اتفاقيات أخرى تستند إلى هذه الاتفاقية وتتعلق بمجالات التعاون المشار إليها أعلاه أو تأسيس مشاريع خاصة بناءً على اتفاق الطرفين المتعاقدين، إذا اقتضت الضرورة ذلك؛

و- تأسيس لجان أو فرق عمل دائمة أو مؤقتة ومنح تفويض واضح لكل منها، إذا اقتضت الضرورة ذلك.

المادة (5) الاتفاقيات الدولية والإقليمية

1. لا تؤثر هذه الاتفاقية على الحقوق والالتزامات الناتجة عن الاتفاقيات الدولية المبرمة من قبل الطرفين المتعاقدين، وكذلك الحقوق والالتزامات الناشئة عن عضويتهما في المنظمات الدولية. ولا تؤثر هذه الاتفاقية على التزامات دولة الإمارات العربية المتحدة الناجمة عن عضويتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتزامات جمهورية بلغاريا الناجمة عن عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

2. لا يترتب على هذه الاتفاقية أي التزام بأن يمنح أحد الطرفين المتعاقدين للطرف المتعاقد الآخر أي مزايا حالية أو مستقبلية لأي معاملة، أو أفضلية أو امتياز ناجم عن أي اتفاقيات دولية حالية أو مستقبلية يكون أحد الطرفين المتعاقدين عضوا فيها أو قد يصبح عضوا فيها.

المادة (6) تسوية المنازعات

يتم تسوية أي نزاع ينجم عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية وديا عن طريق المشاورات داخل اللجنة، أو عبر القنوات الدبلوماسية بين الطرفين المتعاقدين في حال فشل هذه المشاورات في تسوية المنازعة.

المادة (7) تعديل الاتفاقية

يجوز إجراء تعديلات على هذه الاتفاقية بناءً على موافقة كتابية متبادلة بين الطرفين المتعاقدين. وتُضمّن التعديلات في بروتوكولات منفصلة تدخل حيز التنفيذ وفقا لأحكام الفقرة (1) من المادة (8) من هذه الاتفاقية، و تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

المادة (8) دخول حيز النفاذ، مدة السريان والإنهاء

1. يقوم كل طرف متعاقد بإخطار الطرف المتعاقد الآخر كتابةً وعبر القنوات الديبلوماسية باكتمال الإجراءات الداخلية اللازمة لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ. وتدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ اعتبارا من تاريخ استلام الإشعار الأخير.
2. يسري مفعول هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات ويتم تجديدها تلقائيا لفترات متعاقبة من 5 سنوات. ويجوز لكل طرف متعاقد إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت، شريطة أن يقوم بإخطار الطرف المتعاقد الآخر كتابةً وعبر القنوات الدبلوماسية بنيته في إنهاء هذه الاتفاقية، وذلك قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ إنهائها.
3. لا يؤثر إنهاء هذه الاتفاقية على صحة أو سريان أي اتفاقات أو مشاريع أو التزامات أو أنشطة ناجمة عن هذه الاتفاقية لحين إتمام تنفيذ تلك الاتفاقات أو المشاريع أو الالتزامات أو الأنشطة، ما لم يتفق الطرفان المتعاقدان على خلاف ذلك.

وإشهاداً لما تقدم، فإن الموقعين أدناه المخولين حسب الأصول من قبل حكومتهما قد وقعا هذه الاتفاقية.

تم التوقيع في مدينة صوفيا في هذا اليوم الأربعاء الموافق 2016/10/12م من نسختين أصليتين باللغات العربية والبلغارية والانجليزية، ولجميع النصوص نفس الحجية، وفي حال أي اختلاف في تفسير هذه الاتفاقية، يُرجَّحُ النص الانجليزي.

عـن	عـن
حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة	حكومة جمهورية بلغاريا
معالي المهندس / سلطان بن سعيد المنصوري	معالي / بوجيدار لوكارسكي
وزير الاقتصاد	وزير الاقتصاد

Agreement

Between



The Government of the United Arab Emirates

And



The Government of the Republic of Bulgaria

On

Economic and Technical Cooperation

PREAMBLE

The Government of the United Arab Emirates and the Government of the Republic of Bulgaria (hereinafter referred to as the "Contracting Parties");

Confirming their will to develop, strengthen and diversify economic and technical cooperation between the two countries on the basis of equality, reciprocity and mutual benefit;

Convinced that this Agreement will facilitate various forms of economic and technical cooperation between the two countries and will contribute to the development and enhancement of their mutual economic relations;

Recognizing that the membership of the United Arab Emirates in the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf (GCC) and the EU membership of the Republic of Bulgaria provide basis and opportunity for further expansion of bilateral economic relations;

Have agreed as follows:

ARTICLE (1)
PURPOSE AND SCOPE OF THE AGREEMENT

1. The Contracting Parties shall endeavor to develop and strengthen bilateral economic and technical cooperation, in accordance with the applicable laws and regulations in the two countries.

2. The cooperation between the Contracting Parties shall include, *inter alia*, the following areas:

a) Trade in goods and services;
b) Investment;
c) Finance and Banking;
d) Industry, including metallurgy, processing industry, machinery, pharmaceutical industry;
e) Agriculture, including crop production; stock-breeding; agro-processing activities and lease of agricultural lands;
f) Energy, including energy efficiency and Renewable energies;
g) Science ,Technology and Innovation;
h) Infrastructure, Construction and Real Estate;
i) Information technologies, telecommunications and information society development;
j) Transport and logistics;

k) Environment;
l) Tourism;
m) Education and Human Resources Development;
n) Health Services.

3. The Contracting Parties may decide to co-operate in other areas, taking into account the priorities of the economic policies of the two countries.

ARTICLE (2)
OBLIGATIONS OF THE CONTRACTING PARTIES

1. The Contracting Parties shall:
   a) Take all necessary measures for the development and strengthening of economic and technical cooperation between their government institutions, business communities, regional and local entities;
   b) Take all necessary measures to facilitate the exchange of information on the economic situation as well as on applicable laws and regulations, economic programs and projects, business activities and other information of mutual interest;
   c) Identify problems and obstacles, which hinder bilateral economic cooperation and propose measures for addressing those problems and obstacles.

2. In order to implement the economic and technical cooperation under this Agreement, the Contracting Parties shall encourage relevant specialized entities and business communities to explore the possibilities of executing projects in various areas of economic and technical cooperation.

3. Each Contracting Party, acting in accordance with applicable laws and regulations and the international obligations and commitments of its country, shall promote investments and grant incentives to investors of the other Contracting Party.

4. The Contracting Parties shall:
   a) Endeavor to create a favorable investment climate;
   b) Encourage the participation of their business communities in international fairs and exhibitions as well as provide assistance for the organization of events for business representatives in their countries such as seminars, conferences and symposiums;
   c) Support and encourage the exchange of visits of business delegations;
   d) Promote enhanced contribution of Small and Medium-sized Enterprises (SMEs) to the bilateral economic relations, through exploring and

supporting the implementation of joint programs and projects involving SMEs from both countries.

5. The Contracting Parties shall, within the framework of the applicable laws and regulations in their countries, provide all possible facilities for the trans-shipment, re-export and temporary storage of commodities.

6. The Contracting Parties shall endeavor to promote joint cooperation in third countries, inter-regional cooperation and cooperation at international level on economic issues of mutual interest.

ARTICLE (3)
METHOD AND CURRENCY OF PAYMENTS

For the Method of payment and currency used for transactions concluded between natural and legal persons of the countries of the Contracting Parties within the framework of this Agreement, the Contracting Parties shall encourage the utilization of any international method of payment and freely convertible currencies that are widely used to make payments for international transactions and widely exchanged in principal international exchange markets and agreed upon between the Contracting Parties concerned.

ARTICLE (4)
ESTABLISHMENT OF THE JOINT ECONOMIC COMMISSION

1. With a view to ensuring the implementation of this Agreement, a Joint Economic Commission (hereafter referred to as the "Commission") consisting of representatives of the Contracting Parties and business communities of both countries shall be established. The Commission shall be co-chaired by the Minister of Economy of the United Arab Emirates and the Minister of Economy of the Republic of Bulgaria.

2. The Commission shall meet alternately in the two countries, when necessary. The date, venue, agenda and any relevant details of the sessions of the Commission shall be agreed by the Contracting Parties.

3. The Commission may establish its own rules of working procedures.

4. The Commission shall consider, *inter alia*, the following:
   a) Following up on the implementation of this Agreement;
   b) Evaluating and making proposals aimed at the implementation of the provisions of this Agreement and specific agreements resulting therefrom;

c) Encouraging the cooperation in the fields provided for in this Agreement or any other field agreed upon by the Contracting Parties to expand, strengthen and diversify their cooperation;
d) Working out recommendations for the purposes of removing obstacles that may arise during the execution of any agreement or project that may be established in accordance with this Agreement;
e) Proposing conclusion of specific agreements to be based on this Agreement concerning the fields of cooperation referred above and other special projects that may be agreed upon between the Contracting Parties, if deemed necessary; and
f) Establishing standing or ad hoc committees or working groups and assign a clear mandate to each of them, if deemed necessary.

ARTICLE (5)
REGIONAL AND INTERNATIONAL AGREEMENTS

1. This Agreement shall apply without prejudice to the rights and obligations arising from the international agreements of the Contracting Parties, as well as from their membership of the international organisations. This Agreement shall apply without prejudice to the obligations arising from the membership of the United Arab Emirates in the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf (GCC) and the membership of the Republic of Bulgaria in the European Union.

2. Nothing in this Agreement shall be construed as to oblige the Contracting Party to extend to the other Contracting Party, present or future benefit of any treatment, preference or privilege resulting from any existing or future international agreement to which any of the countries of the Contracting Parties is or may become a member.

ARTICLE (6)
DISPUTE SETTLEMENT

Any dispute arising out of the interpretation or the implementation of this Agreement shall be settled amicably through consultations within the Commission or, if those consultations fail to resolve the dispute, through diplomatic channels between the Contracting Parties.

ARTICLE (7)
AMENDMENTS

This Agreement may be amended by mutual written consent of the Contracting Parties. The amendments shall be made in the form of separate Protocols which shall enter into force in accordance with Article 8, paragraph 1 of this Agreement and shall constitute an integral part of this Agreement.

ARTICLE (8)
ENTRY INTO FORCE, DURATION AND TERMINATION

1. Each Contracting Party shall notify the other Contracting Party in writing through the diplomatic channels of the completion of the internal procedures required for the entry into force of this Agreement. The Agreement shall enter into force on the date of receipt of the last notification.

2. This Agreement shall be valid for a period of five (5) years and shall be automatically renewed for successive five (5) year periods. Either Contracting Party may terminate this Agreement at any time provided that it notifies the other Contracting Party in writing, through the diplomatic channels, of its intention to terminate this Agreement at least six (6) months prior to the intended date of termination.

3. The termination of this Agreement shall not affect the validity or duration of any specific agreements, projects, commitments or activities made under this Agreement until the completion of such specific agreements, projects, commitments or activities unless otherwise agreed upon by the Contracting Parties.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned being duly authorized thereto by their respective Governments have signed this Agreement.

Signed in Sofia on this 12th day of October 2016, in two original copies, in the Arabic, Bulgarian, and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES	FOR THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF BULGARIA
H.E. Eng. Sultan Bin Saeed Al Mansoori Minister of Economy	H.E. Bojidar Lukarsky Minister of Economy

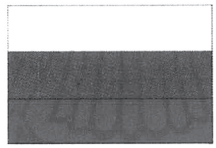
Споразумение

между



Правителството на Обединените Арабски Емирства

и



Правителството на Република България

за

икономическо и техническо сътрудничество

ПРЕАМБЮЛ

Правителството на Обединените Арабски Емирства и Правителството на Република България (от тук нататък наричани „Договарящите се страни");

Потвърждавайки желанието си да развиват, укрепват и диверсифицират икономическото и техническото сътрудничество между двете страни, на базата на равенство, реципрочност и взаимна изгода;

Убедени, че това Споразумение ще улесни използването на множество форми на икономическо и техническо сътрудничество между двете страни и ще допринесе за развитието и засилването на техните взаимни икономически отношения;

Признавайки, че членството на Обединените Арабски Емирства в Съвета за сътрудничество на страните от Персийския залив (ССПЗ) и членството на Република България в ЕС предоставят основа и възможност за по-нататъшно разширяване на двустранните икономически отношения;

Се съгласиха, както следва:

ЧЛЕН (1)
ЦЕЛ И ОБХВАТ НА СПОРАЗУМЕНИЕТО

1. Договарящите се страни ще се стремят да развият и укрепнат двустранното икономическо и техническо сътрудничество, в съответствие с приложимите закони и подзаконови актове в двете страни.

2. Сътрудничеството между Договарящите се страни ще включва, наред с другото, следните области:
   а) Търговия със стоки и услуги;
   б) Инвестиции;
   в) Финансов и банков сектор;
   г) Индустрия, включително металургия, преработваща индустрия, машиностроене, фармацевтична индустрия;
   д) Селско стопанство, включително зърнопроизводство; животновъдство; хранително-вкусова промишленост; и вземане под наем на земеделска земя;
   е) Енергетика, включително енергийна ефективност и възобновяеми енергийни източници;
   ж) Наука, технологии и иновации;
   з) Инфраструктура, строителство и недвижими имоти;

и) Информационни технологии, телекомуникации и развитие на информационно общество;
й) Транспорт и логистика;
к) Околна среда;
л) Туризъм;
м) Образование и развитие на човешките ресурси;
н) Здравни услуги.

3. Договарящите се страни може да решат да си сътрудничат в други области, вземайки предвид приоритетите на икономическите политики на двете страни.

ЧЛЕН (2)
ЗАДЪЛЖЕНИЯ НА ДОГОВАРЯЩИТЕ СЕ СТРАНИ

1. Договарящите се страни ще:
   а) Предприемат всички необходими мерки за развитие и укрепване на икономическото и техническото сътрудничество между своите правителствени институции, бизнес общности, регионални и местни власти;
   б) Предприемат всички необходими мерки за улесняване обмена на информация за икономическата ситуация, както и за приложими закони и подзаконови актове, икономически програми и проекти, бизнес дейности и друга информация от взаимен интерес;
   в) Идентифицират проблеми и пречки, които възпрепятстват двустранното икономическо сътрудничество и предлагат мерки за справяне с тези проблеми и пречки.

2. За осъществяването на икономическото и техническото сътрудничество по това Споразумение, Договарящите се страни ще насърчават съответните специализирани власти и бизнес общности да проучват възможностите за осъществяване на проекти в различни области на икономическото и техническо сътрудничество.

3. Всяка от Договарящите се страни, действаща в съответствие с приложимите закони и подзаконови актове и международните задължения и ангажименти на своята страна, ще насърчава инвестициите и ще предоставя стимули на инвеститори от другата Договаряща се страна.

4. Договарящите се страни ще:
   а) Полагат усилия да създадат благоприятен инвестиционен климат;
   б) Насърчават участието на своите бизнес общности в международни панаири и изложения, както и оказват съдействие за

организирането на събития за бизнес представителите на своите страни като семинари, конференции и симпозиуми;

в) Подкрепят и насърчават обмена на посещения на бизнес делегации;

г) Насърчават засиления принос на малките и средни предприятия (МСП) за двустранните икономически отношения чрез изследване и подкрепа на прилагането на съвместни програми и проекти, включващи МСП от двете страни.

5. Договарящите се страни, в рамките на приложимите закони и подзаконови актове на своите страни, ще предоставят всички възможни средства за трансбордиране, реекспорт и временно складиране на стоки.

6. Договарящите се страни ще полагат усилия за насърчаване на съвместно сътрудничество в трети страни, регионално сътрудничество и сътрудничество на международно ниво по икономически въпроси от взаимен интерес.

ЧЛЕН (3)
МЕТОД И ВАЛУТА НА ПЛАЩАНИЯ

По отношение метода на плащане и валутата, използвани за транзакции, сключени между физически и юридически лица от държавите на Договарящите се страни, в рамките на това Споразумение, Договарящите се страни ще насърчават използването на всеки международен метод за плащане и свободно конвертируемите валути, които са широко използвани за извършване на плащания по международни транзакции и разменяни на основните международни обменни пазари, и договорени между засегнатите Договарящи се страни.

ЧЛЕН (4)
СЪЗДАВАНЕ НА СМЕСЕНА ИКОНОМИЧЕСКА КОМИСИЯ

1. С оглед осигуряване прилагането на това Споразумение, ще бъде създадена Смесена икономическа комисия (от тук нататък наричана „Комисията"), състояща се от представители на Договарящите се страни и бизнес общности от двете държави. Комисията ще бъде съпредседателствана от Министъра на икономиката на Обединените Арабски Емирства и Министъра на икономиката на Република България.

2. Комисията ще заседава последователно в двете страни, когато е необходимо. Датата, мястото, дневният ред и други подробности за сесиите на Комисията ще се договарят от Договарящите се страни.

3. Комисията може да изготви свои правила за работни процедури.

4. Комисията ще разглежда, наред с другото, следното:
   а) Проследяване прилагането на това Споразумение;
   б) Оценяване и правене на предложения, с цел прилагане разпоредбите на това Споразумение и специфични споразумения, произтичащи от него;
   в) Насърчаване сътрудничеството в областите, предвидени в това Споразумение или всяка друга област, договорена от Договарящите се страни за разширяване, укрепване и диверсифициране на тяхното сътрудничество;
   г) Изработване на препоръки, с цел премахване на пречки, които могат да възникнат при изпълнението на договор или проект, създадени в съответствие с това Споразумение;
   д) Предлагане сключването на специфични споразумения, на база това Споразумение, в областите на сътрудничество, посочени горе, и други специални проекти, договорени между Договарящите се страни, ако това се счита за необходимо; и
   е) Създаване на постоянни или временни комитети или работни групи и даването на ясен мандат на всяка от тях, ако това се счита за необходимо.

ЧЛЕН (5)
РЕГИОНАЛНИ И МЕЖДУНАРОДНИ СПОРАЗУМЕНИЯ

1. Това Споразумение се прилага без да се засягат правата и задълженията, произтичащи от международни договори на Договарящите се страни, както и от тяхното членство в международни организации. Това Споразумение ще се прилага без да засягат задълженията, произтичащи от членството на Обединените Арабски Емирства в Съвета за сътрудничество на страните от Персийския залив (ССПЗ) и членството на Република България в Европейския съюз.

2. Нищо в това Споразумение няма да се тълкува като задължаване на Договарящата се страна да предостави на другата Договаряща се страна настояща или бъдеща изгода от някакъв вид третиране, преференция или привилегия, която е в резултат на съществуващо или бъдещо международно споразумение, на което някоя от държавите на Договарящите се страни е или може да стане член.

ЧЛЕН (6)
УРЕЖДАНЕ НА СПОРОВЕ

Всеки спор, произтичащ от тълкуването или прилагането на това Споразумение ще се реши по взаимно съгласие чрез консултации в рамките на Комисията или,

ако тези консултации не успеят да уредят спора, по дипломатически канали между Договарящите се страни.

ЧЛЕН (7)
ИЗМЕНЕНИЯ

Това Споразумение може да бъде изменено с взаимно писмено съгласие на Договарящите се страни. Измененията ще бъдат направени под формата на отделни Протоколи, които ще влязат в сила в съответствие с член 8, параграф 1 от това Споразумение и ще съставляват неразделна част от това Споразумение.

ЧЛЕН (8)
ВЛИЗАНЕ В СИЛА, ПРОДЪЛЖИТЕЛНОСТ И ПРЕКРАТЯВАНЕ

1. Всяка от Договарящите се страни ще уведоми другата Договаряща се страна в писмен вид по дипломатически канали за приключването на вътрешните процедури, необходими за влизането в сила на това Споразумение. Споразумението ще влезе в сила на датата на получаване на последната нотификация.

2. Това Споразумение ще бъде валидно за период от пет (5) години и ще се поднови автоматично за следващ пет (5) годишен период. Всяка от Договарящите се страни може да прекрати това Споразумение по всяко време, при условие че уведоми другата Договаряща се страна в писмен вид, по дипломатически канали, за намерението си да прекрати това Споразумение, поне шест (6) месеца преди планираната дата на прекратяване.

3. Прекратяването на това Споразумение няма да засегне валидността или продължителността на които и да са специфични споразумения, проекти, ангажименти или дейности по това Споразумение до завършването на такива специфични споразумения, проекти, ангажименти или дейности, освен ако не е договорено друго между Договарящите се страни.

В УВЕРЕНИЕ НА ТОВА долуподписаните, надлежно упълномощени за това от своите правителства, подписаха това Споразумение.

Подписано в София на 12 октомври 2016, в два оригинални екземпляра, на арабски, български и английски езици, като всички текстове са еднакво автентични. При различия в тълкуването, предимство има английският текст.

ЗА ПРАВИТЕЛСТВОТО НА ОБЕДИНЕНИТЕ АРАБСКИ ЕМИРСТВА

Султан бин Саед Ал-Мансури
Министър на икономиката

ЗА ПРАВИТЕЛСТВОТО НА РЕПУБЛИКА БЪЛГАРИЯ

Божидар Лукарски
Министър на икономиката